

الفهرست

المقدمة	١
أولاً: أهمية البحث و سبب اختيار	١
ثانياً: اشكالية البحث	١
ثالثاً: منهجية البحث :	٢
رابعاً: خطة البحث:	٢
المبحث الاول: مفهوم الصغير و احكام و شروط ضمه في القانون و الشرع	٣
المطلب الاول: مفهوم ضم الصغير في القانون و الشرع	٣
الفرع الاول: تعريف الضم لغة و اصطلاحاً	٣
الفرع الثاني: تعريف الصغير لغةً و اصطلاحاً	٤
الفرع الثالث: اليتيم لغةً و شرعاً	٥
المطلب الثاني: الشروط اللازمة لضم الصغير و الاسرة الحاضنة قانوناً و شرعاً	٧
الفرع الاول: الشروط اللازمة لضم الصغير في القانون العراقي	٧
الفرع الثاني: شروط الاسرة الحاضنة قانوناً و شرعاً	٨
المطلب الثالث: اليتامى ومن في حكمهم	١١
الفرع الاول: اليتيم حقيقة	١١
الفرع الثاني: اليتيم الحكمي	١١
المبحث الثاني: اجراءات ضم الصغير يتيم الابوين في القانون و الشريعة ونظام الاسرة البديلة	١٥
المطلب الاول: اجراءات ضم الصغير يتيم الابوين في القانون و الشريعة	١٥
الفرع الاول: اجراءات الضم في القانون العراقي	١٦
الفرع الثاني: اجراءات الضم في الشريعة الاسلامية	١٧
المطلب الثاني: حقوق الطفل اليتيم قانوناً و شرعاً	١٨
الفرع الاول: حقوق الطفل اليتيم في القانون العراقي	١٨
الفرع الثاني: حقوق الطفل اليتيم في الشريعة الاسلامية	١٩
المطلب الثالث: نظام و شروط الحاق الطفل بالاسرة البديلة في اقليم كردستان	٢٠
الفرع الاول: مفهوم الاسرة البديلة و الرعايه البديلة	٢١
الفرع الثاني: شروط شمول الطفل بالرعاية البديلة	٢٢
الخاتمة	٢٨
المراجع	٣٠

المقدمة

ان مرحلة الطفولة هي من اهم المراحل في حياة الانسان ففيها تنمو قدرات الطفل و تتفتح مواهبه و يكون قابلاً للتأثير و التوجيه و الاسرة هي الأداة الوحيدة التي تعمل على بنیان الطفل كما انه بحاجة الى ان ينمو في كنف اسرة مستقرة، فالام تحضن الطفل في مرحلة المهد و عن طريق الاب يمكن ان يشبع الكثير من حاجاته و رغباته و ينال العطف و المحبة .

ولما كانت الاسرة هي البيئة الطبيعيه للطفل للتربية و التنشئة فان حرمان الطفل من الجو الاسري له تأثير على مختلف الجوانب خصوصاً اذا اجتمع معه الانفصال في الاسرة عندما يوضع الطفل في مؤسسات ايوائية، و أبرز التأثيرات هي التي تقع على الجانب الانفعالي للطفل بحيث يكون عدم الاهتمام بالآخرين و عدم الشعور بالمشاركة الوجدانية. لذلك اهتم الدارسون بمواجهة هذه المشكلة والحد منها خاصة في مجتمعنا المعاصر المتعرض الى الانهيار التكافل الاجتماعي والترابط الاسري و حيث يعيش كثير من الاطفال في جميع انحاء العالم لفترات طويلة من حياتهم بعيداً عن كنف اسرهم في اسر بديلة، او في مؤسسات تحت اشراف السلطة و يودع هؤلاء الاطفال في مثل هذه المؤسسات بسبب فقدان الرعاية والتي يرجع الى العديد من الاسباب منها وفاة الوالدين ، او الحكم على الوالدين او احدهما او لأسباب اخرى مثل النزوح والحروب والكوارث الطبيعية وغيرها.

أولاً: اهمية البحث و سبب اختيار

تكمن اهمية البحث في موضوع (ضم الصغير يتيم الابوين بين القانون و الشريعة) إلى ارتباطه بحاجة اساسية الإنسان خصوصاً حاجه الطفل الى البيئة الخصبة لتنشئة فيها و الاسرة هي البيئة التي تضمن له الرعاية و الحماية و الحنان و لا يتحقق ذلك الا في ظل اسرة تضمن كافة حاجياته و لاهمية الموضوع و و لعدم وجود قانون خاص متعلق بالطفل اخترناها لبيان المعوقات الي تواجه ضم الطفل اليتيم وفقاً لقانون رعاية الاحداث و نظام الاسرة البديلة رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠.

ثانياً: اشكالية البحث

من خلال عملي و ممارستها وجدت بأن احكام ضم اليتيم قليل التطبيقات و ان قانون رعاية الاحداث تناوله بشكل موجز و بصور نظام الاسرة البديلة رقم (٥) سنة ٢٠٢٠ في اقليم كردستان وقع المشرع في ازدواجية و لم يراعي قانون رعاية الاحداث و لاجل حل الازدواجية الموجودة قمنا باختياره .

ثالثاً: منهجية البحث :

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي لاننا قمنا بتحليل مضمون الشروط التي يجب ذكرها في ظل قانون رعاية الاحداث العراقي رقم (٧٦ لسنة ١٩٨٣) المعدل مقارنة بالشرعية الاسلامية و كذلك نظام الاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠.

رابعاً: خطة البحث:

لغرض اعداد هذا البحث و مقتضياته فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين وخاتمة، حيث تناولنا في المبحث الاول بمطالبة مفهوم الصغير و احكامه وشروط ضمه في الشريعة و القانون، ففي المطلب الأول تناولنا مفهوم ضم الصغير، وتعريف الصغير لغةً و اصطلاحاً، ودلالة اليتيم لغةً و شرعاً.

اما في المطلب الثاني فقد أبدينا معالجة الشروط اللازمة لضم الصغير و الاسرة الحاضنة بين القانون والشرعية الاسلامية.

وفي المطلب الثالث تناولنا مفهوم اليتامى و من في حكمهم .

و في المبحث الثاني بحثنا في اجراءات ضم اليتيم و حقوقه ففي المطلب الاول تناولنا اجراءات ضم الصغير يتيم الابوين بين القانون العراقي و الشريعة الاسلامية.

اما في المطلب الثاني تناولنا حقوق الطفل اليتيم قانوناً و شرعاً وفي المطلب الثالث فقد بحثنا نظام الحاق الطفل بالأسرة البديلة في اقليم كردستان.

المبحث الاول مفهوم الصغير و احكام وشروط ضمه في القانون و الشرع

الطفولة هي المرحلة الاولى من وجود الانسان ونموه ويقع بين مرحلة الرضاعة والبلوغ وتضم الاطفال الذين تقل اعمارهم عن الثامنة عشرة وفيها تبدأ شخصيته بالنمو يفهم العالم الذى يحيطه والطفل يعتبر من احدى الهدايا الربانية للانسان ومصدر البهجة والامل لاستمرار الحياة وهو رمز البراءة والجمال والاطفال هم امانة في عنق الجميع فعلى المحافظة عليهم وقد تناولت في هذا المبحث مفهوم حقوق الطفل اليتيم في القانون والشرعية الاسلامية وذلك في ثلاثة مطالب و كالآتي:

المطلب الاول مفهوم ضم الصغير في القانون و الشرع

يعتبر الاطفال اجمل الكائنات على الارض ومستقبل الامة فلا بد من ان ينشأوا في جوهدي في كنف اسرة مستقرة وسليمة ولكي يكبر الطفل ويستطيع الاعتماد على نفسه لابد منه ان يتعرف على حقوقه وعلى الجميع الحرص على اعطاء الطفولة حقها والاهتمام بالاطفال من كافة الجوانب وقد تم تقسيم المطلب الى ثلاثة فروع، بحثنا فيها تعريف الضم وكذلك تعريف الصغير واليتيم.

الفرع الاول

تعريف الضم لغة واصطلاحاً

وقد قمنا بتعريف الضم لغة واصطلاحاً

أولاً: الضم لغة :

ضم (فعل) :ضم، ضمت، يضم، اضم، ضمّاً، فهو ضام، ضم الشيء الى الشيء اي جمعها ضم فلان ماله: اخذ^(١)
ضم الشيء به ضمناً و ضماناً كفل به^(٢).

^١ - ابي الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب ، المجلد الثالث عشر، دار صادر، بيروت، الطبعة الاولى ٢٠١٤ ص ٢٥٧.

^٢ - خليل بن احمد الفراهيدي، كتاب العين مرتباً على الحروف، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ص ٢٥.

ثانياً: الضم اصطلاحاً:

الضمين، الكفيل، الكفالة "تعني ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة بالحق^(١) و ان عبارة الضم قد يأتي في اكثر من مجال مثلاً في المجال العسكري هو الاجراء الاداري و المفهوم في القانون الدولي المتعلق بالحيازة العسكرية لاقليم دولة معينة من قبل دولة اخرى.

وفي المجال المالي تعني ضم مبلغ متبقى من قرض قديم الى مبلغ جديد بسعر فائدة^(٢).

الكفالة والضم كما جاء في مفهوم المادة(٣٩) من قانون رعاية الاحداث أنه عبارته عن الزام تطوعي للتكفل برعاية طفل يتيم و تربيته .

الكفالة: ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل^(٣).

الفرع الثاني

تعريف الصغير لغةً و اصطلاحاً

سوف نتطرق الى تعريف الصغير لغة و اصطلاحاً على الغو الاتي:

اولاً: الصغير لغةً :

جاء في المصدر صغير و الصغير ضد الكبر وقد صغر بالضم فهو صغير^(٤).

ثانياً: الصغير اصطلاحاً:

الصغير هو حال المرء من حين الولادة الى البلوغ^(٥) وجاء ايضاً: ان الشخص الذي لم يتم الثامنة عشرة من عمره فهو صغير^(٦).

اما المشرع الكوردستاني فعرفه بأنه الشخص الذي لم يتم الحادية عشرة من عمره^(٧) اما مفهوم الصغير فانه مبين على المرحله العمريه الاولى في حياة الانسان والتي تبدأ بالولادة وقد عبرت آيات من القران الكريم عن

١ - محمد رواس قلعي، الموسوعة الفقهية الميسرة، المجلد الثاني، دار النفاس للطباعة و النشر شارع مروان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ ص ١٦٤٤.

٢ - ابراهيم مصطفى و آخرون، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة ٤ لسنة ٢٠٠٤ ص ٥٤٤ في مصر العربية.

٣ - المادة (١٠٠٨) القانون المدني العراقي.

٤ - محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي /مختار الصحاح ، ج ١ ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٥ ص ٤٨.

٥ - محمد الرواس قلعي -المصدر السابق ص ١٠٢٧.

٦ - انظر قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل المادة (١٣) "الصغير من لم يتم التاسعة من عمره".

٧ - انظر المادة(١) من قانون تحديد سن المسؤولية الجزائية في اقليم كوردستان رقم (١٤ سنه ٢٠٠١) المنشور في وقائع كوردستان العدد ٢١ لسنة ٢٠٠١ في ١٠/٣١/٢٠٠١ ص ٢١ والتي تنص المادة الاولى (لغرض سريان قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ في اقليم كوردستان العراق ،على الحدث الجانح و على الصغير و الحدث المعرضين للجنوح وعلى اوليائهم بالمعاني المحددة ادناه لاغراض القانون المذكور

هذه المرحلة لمدلول الطفل ،وهو كما جاء في قوله تعالى﴿ثم نخرجكم طفلاً﴾^(١) اذ تتسم هذه المرحلة المبكرة من عمر الانسان بالاعتماد على البيئة المحيطة و تستمر هذه الحالة حتى يصل سن البلوغ والصبي او الطفل او الغلام يطلق على المولود من حين ان يولد الى ان يبلغ وينتهي حد الصغر بقوة تحدث للشخص فتنتقله من حالة الطفولة الى حالة البلوغ الكامل غيرها ^(٢).

وقد ورد تعريف الطفل في مشروع قانون حماية الطفل العراقي وفقا للمادة (٥) منه ((يقصد بالطفل كل شخص ولد حياً ولم يتم الثامنة عشرة من عمره))^(٣).

الفرع الثالث

اليتم لغةً و شرعاً

سنتناول في هذا الفرع اليتيم لغةً وشرعاً على النحو الاتي :

اولاً:اليتيم لغةً:

اليتم يتما و يتيما فقد اباه و صار يتيما (يتيم وهو طفل) فقد امه او انقطع عنها^(٤).

اليتم في الناس من قبل الاب فيقال صغير (يتيم) و الجمع أيتام واليتيم الانفراد اي لزوج له وان مات الابوان فالصغير لطيم^(٣) وان ماتت امه فهو (عجى) ويطلق على اليتيم معان كثيرة منها الانقطاع و الغفلة و الايطاء و الحاجة^(٥).

واليتم من قبيل البهائم من قبل الام لان صغير البهائم يستغني عن ابيه وفي الطير من قبل الاب و الام لان كليهما يرزقان^(٦).

يعتبر صغيراً من لم يتم الحادية عشرة من عمره.١. يعتبر حدثاً من اتم الحادية عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة.٢. يعتبر الحدث صبياً اذا اتم الحادية عشرة من عمره ولم يتم الخامسة عشرة.٣. يعتبر الحدث فتى اذا اتم الخامسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة.٤. يعتبر ولياً: الاب والام او اي شخص ضم اليه صغيراً او حدثاً او عهد اليه بتربية احدهما بقرار المحكمة.١- سورة الحج / الآية(٥).

٢- محمد يحيى قاسم النجار، حقوق الطفل بين النص القانوني و الواقع، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، ٢٠١٣ ص ٥٦.

٣ - مشروع قانون حماية الطفل العراقي المنشور على الانترنت: <https://baghdadtoday.news> .تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١٠/٢١.

٤- شعبان عبدالعاطي عطية المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق بيروت ، طبعة ٣ ، ٢٠٠٨ ص ١٥٦٦.

٥- محمد الرواس قلعي، المصدر السابق، ص ١٩٨٧.

٦ - احمد بن علي الفيومي و المقرئ، المصباح المنير، معجم عربي ،عربي، المكتبة العصرية للطباعة و النشر،صيدا،بيروت – لبنان، طبعة جديدة ٢٠٠٧ ص ٣٥٠.

ثانياً: اليتيم شرعاً:

هو الصغير الذي فقد اباه و لم يبلغ مبلغ الرجال "او من فقد اباه بسن صغيره"^(١).

وجاء في قول الرسول عليه الصلاه و السلام "لا يتم بعد احتلام"اي بعد البلوغ^(٢).

اما عن موقف التشريعات من مفهوم اليتيم فقد لاحظنا انه ليس هناك تعريفات محددة، بل ذكر اليتيم في تلك القوانين عموماً، وترك أمر تقديرها الى القواعد العامة لها، فمن جهة وصفوا اليتيم بانه من فقد اباه او امه او كليهما، وهذه الاوصاف لا تخرجه عن كونه صغيراً وقاصراً محتاج للرعايه. و فقد الركن الاساس الذي تعول عليه في مشقة الحياة وقد جاء تعريفه في قانون الحماية الاجتماعية الجديد رقم ١١ سنة ٢٠١٤ بأنه "اليتيم كل طفل توفي والداه او توفي والده ولو تزوجت امه"^(٣).

وكذلك جاء تعريف القاصر في قانون رعاية القاصرين بانه "الصغير الذي لم يبلغ سن الرشد وهو تمام الثامنة عشرة" واليتيم هنا قاصر بكل معنى الكلمة^(٤). هو الذي لا يفهم البيع والشراء "كذلك جاء تعريفه حسب احكام حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ الصادر من مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان، المادة الاولى(كل شخص تحت سن الثامنة عشر مالم يكن بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب قانون الدولة)^(٥).

و نرى انه كان من المفترض بالتعريفات الواردة حول الصغير ان تحدد من هو الصغير و تبين كل من لم يتم الثامنة عشرة من عمره بانه صغير وكان من الأجدر الاخذ بتعريف الصغير الوارد في الشريعة الاسلامية و ذلك بان يعطي الضم معنى الكفالة وليس كما هو مطبق في المحاكم ومن الملاحظ على التعريفات السابقة بأنها تدور وتقتصر صفة اليتيم فقط على من فقد اباه ولم يزل صغيراً اما من فقد امه لا يعتبر يتيماً لان الاب هو المعيل و يراعى شئون الصغير ونعتقد بأن من فقد امه فإنه يصبح يتيماً ايضاً و يحتاج الى عنايه لان الجانب المالي وحده لايسد حاجته بل جوانبه المعنوية و لعناية الام الطفل اهمية كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها و كذلك يؤخذ على عبارة لا اب له بانه يحتمل دخول كل من جهل اباه مثل اللقيط و ابن المفقود، و كذلك أرى انه من الأفضل ان يتم توسعة تعريف اليتيم حتى سن البلوغ وفق قانون الدولة التي ينتمي اليها الطفل و ان لا يحصر هذا التعريف بالاطفال الصغار فقط.

١- ابي الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ،دار صادر، لبنان بيروت - طبعة ٣، ٢٠١٤ ص ٤٦٦.

٢- رواه الألباني في صحيح ابي داود عن علي بن ابي طالب ، خلاصة حكم المحدث رقم الصفحة ٢٨٧٣.

٣ - ينظر المادة(٢) خامسا من قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤. المنشور في الوقائع العراقية رقم ٤٣١٦ في ٢٤/٣/٢٠١٤، ص ١٠.

٤- ينظر ايمن ابراهيم ملص، احكام اليتيم في الاسلام، دار الرسالة العالمية، الطبعة الاولى ٢٠١٠ الصفحة ١٩. ينظر المادة ٣ من قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠. و انظر اكرم زاده مصطفى، شرح قانون رعايه الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل تطبيقاته العملية ، مطبعة اربيل، الطبعة الاولى، ٢٠١٠ ص ١٥.

٥- وفاء مرزوق ، حماية حقوق الطفل في ظل الاتفاقيات الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى، ٢٠١٠ ص ٥٩.

المطلب الثاني

الشروط اللازمة لضم الصغير و الاسرة الحاضنة قانوناً و شرعاً

سوف استعرض خلال هذا المطلب بيان من هو الذي يستحق الضم بشكل عام وبيان شروطه ضمن اطار قانون رعاية الاحداث والشريعة الاسلامية ومن هي الاسرة التي تريد ضم طفل يتيم وكذلك بيان شروط الطفل المضموم خلال فرعين في الفرع الاول ابين شروط الضم في القانون العراقي وفي الشريعة الاسلامية وفي الفرع الثاني تناول شروط ضم الصغير و الاسرة الحاضنة بين القانون والشريعة على النحو الاتي:

الفرع الاول

الشروط اللازمة لضم الصغير في القانون العراقي

ان الشروط الخاصة بضم الصغير، في القانون قد جاءت في المادة ٣٩ من قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل. و هي:

أولاً: ان يكون المطلوب ضمه صغيراً أو الصغير وفقاً للمادة (٣) من قانون رعاية الاحداث هو(من لم يتم التاسعة من العمر)^(١) و في اقليم كردستان حدد سن المسؤولية الجزائية بأن يعتبر صغيراً من لم يتم الحادية عشرة من عمره. وفق المادة الاولى من قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠١ . و من الملاحظ ان جميع قضايا الضم في المحاكم يشمل الصغار الذين هم في سن الرضاعة و لم نجد قضايا بأن طلب خلالها ضم طفل يتيم بل ان جميع الاسر تسعى الى ضم اطفال غير معروف الاب و الام^(٢) لكي يتم ضمه و ادراجه في كنف العائلة البديلة .

بغية تربيته و تغيير هويته لكي يصبح ابناً لهم اما اليتيم فلا أحد يريد ضمه او كفالته مع العلم أن هناك العديد من الايات و الاحاديث تحت على كفالة الايتام و مع علمهم بأن التبني حرام شرعاً و قانوناً الا انهم يقومون بذلك ولقد واجه كل من الشريعة و القانون حالة الاطفال المحتاجين للرعاية واعطاءهم لذوى البروا والاحسان ليتكفلوا بهم و مع ان الشريعة اغلقت باب التبني فانها فتحت ابواباً اخرى وهي الكفالة كبديل للتبني و كذلك يسمى بالضم^(٣) .

ومع ان شرط العمر في اقليم كردستان اكثر من جميع المحافظات العراقية الاخرى الا انه لايفى بالغرض المطلوب فكان من الاولى بقانون الاحداث ان يخطو خطى قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠ بأنه

١ - انظر المادة(٣٩) من قانون رعاية الاحداث.

٢ - انظر مجلة وقائع كردستان العدد ٢١ في ٣١/١٠/٢٠٠١ ص ٢١ قانون تحديد سن المسؤولية الجزائية في اقليم كردستان.

٣- سالم رضوان الموسوي ،احكام اليتيم في التشريعات العراقية و الشريعة لأسلامية، مؤسسة البنية للثقافة و الاعلام، ٢٠٠٩ ص

٤٦. انظر علل امال ، تبني و الكفالة دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون، اخر زيارة ٢٠٢١/٨/١٠

هو الذي لم يبلغ سن الرشد وهو الثامنة عشرة من العمر ويعتبر من اكمل الخامسة عشرة و تزوج باذن المحكمة كامل الاهلية (١).

و هذا الشرط اى عمر الصغير المطلوب ضمه وفق قانون الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ هو من لم يتم تسعة سنين اما في كوردستان فقد تم تعديل قانون الاحداث وفقاً لقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠١ هو ان يكون عمره ١١ سنة.

ثانياً: ان يكون الصغير يتيم الابوين او مجهول النسب كما جاء في المادة (٣٩) من قانون رعاية الاحداث بمعنى انه اذا كان احد الوالدين حياً سواء كان الأب او الام وان كان غائباً و لم يكن حاضراً و حتى لو كان الطفل فقيراً مشرداً و عاجزاً عن الكسب فانه لايجوز ضمه حسب الشرط الوارد اعلاه (٢).

ثالثاً: وقد اجازت الشريعة الاسلامية كفالة اليتامى بشكل مطلق ولم تحصرها بالاطفال يتيم الابوين فقط و ان تضيق نطاق ضم اليتيم بموت الابوين او الاب فانه يحرم فنه كثيره من الاطفال اليتامى من جهة الاب او الام لوحده و نحن نميل الى الرأى الشريعة الاسلامية الذي يقول بأن يشمل كافه الاطفال اليتامى سواء من فقد الابوين او احدهما (٣).

الفرع الثاني

الشروط المتعلقة بالاسرة الحاضنة : قانوناً و شرعاً

أولاً: الشروط المتعلقة بالأسرة الحاضنة قانوناً

- ١ - يقدم الطلب من قبل الأسره متكونه من زوج وزوجته وان يكون الطلب مشتركاً مقدماً الى محكمة الاحداث ولا يجوز تقديمه منفرداً من قبل احدهما وان تكون الزوجية قائمة بينهم و مستمراً ونرى ان هذا الشرط مرعليه زمن لان مصلحه المكفول :اليتيم يقتضي انه حتى لو كانت الزوجه ارملة او امرأه غير متزوجه او عانسة فانه لا باس ان تقدم الطلب لكي يضم الصغير اليها (٤).

١ - انظر قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ و انظر قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠ وانظر القاضي عبد الباسط مسعود احمد، التصرفات القانونية للصغير المميز في ضوء القانون العراقي والمقارن واحكام الشريعة الاسلامية، مركز ابحاث القانون المقارن، الطبعة الاولى، ٢٠١٠ ص ٢٥.

٢ - انظر المادة ٣٩ من قانون رعاية الاحداث .

٣ - انظر بئينة العراقي، اليتيم طريقك الى الجنة لمن يريد رفقة النبي، دار الحضارة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٧٤١. و انظر عبدالحليم عويس، الموسوعة الفقهية الاسلامى المعاصر، جزء ٣، دار الوفاء، الطبعة الاولى، سنة ٢٠٠٥، ص ٨٣.

٤ - انظر ا.د. براء منذر كمال، ا.د. هاشم فارس عبدون، ثريا صديق غائب احكام الضم الصغير يتيم الابوين و المجهول النسب؛ المصدر السابق، ص ٥١.

- ٢- ان يكونا عراقيي الجنسية: سواء كان جنسيتهم اصلية ام مكتسبة* وهذا الشرط ايضا فيه وجهة نظر فما الضرر اذا تكفل لاجيء مقيم في اقليم كردستان يتيماً واكتسب فيه ثواباً وضمه الى عائلته في حين ان ابناء شعبه لم يتقدموا الى ضمه^(١) .
- ٣- ان يكونا معروفين بحسن السيره والسلوك : وهذا الشرط يتضمن على ان لا يكون احدهما قد سبق الحكم عليه بجريمه من الجرائم المخلة بالاخلاق و الاداب العامة وكذلك جرائم قانون البغاء.
- ٤- ان يكونا عاقلين ليس عندهما امراض عقلية او عاهات .
- ٥- سالمان من الامراض المعدية بمعنى ان لا يحملان امراض وراثية او امراض معدية و ذلك بموجب شهادة طبية صادرة من لجنة طبية المختصة.
- ٦- ان يكون لهم القدره المالية على اعالة اليتيم وتربيته وان يثبت ذلك بوثائق رسمية.
- ٧- ان يتوفر لدي العائلة حسن النية وهذا الشرط من اهم الشروط الواجب توافرها في العائلة المقدمة لضم الطفل . بان لا تكون لهم اهداف واغراض اخرى غير شرعية وغير اخلاقيه من وراء ضم اليتيم و تغليب مصالحهم الشخصية على مصلحة اليتيم^(٢).

ثانياً: شروط الأسرة الحاضنة شرعاً

١. البلوغ والعقل والوارث والحرية وهو ما يسمى بكامل الاهليه , لان كل ما ضد هذه الشروط الاربعة يعد نقصاً في الأهلية لان الصغير غير البالغ ولو كان مميزاً لا يملك الولايه على نفسه فكيف تثبت لغيره^(٢).
- ويرى جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنفية ان يكون الكافل رشيداً فلا كفالة لسفيه لانه ليس اهلاً للكفاله^(٣). الحرية وهذا الشرط نفاذاً للتصرف فلا يجوز كفالة العبد لانه تبرع و العبد لا يملك التبرع بدون اذن سيده^(٤). وذهب الحنابلة الى ان لا حضانه لمجنون ولا معتوه ولا لطفل و انهم اشترطوا البلوغ و العقل و لم يشترطوا الرشد مع العقل لان الهدف من الكفالة هو القيام بمراعات مصالح المكفول الشخصية.
٢. الاسلام : وان يكون الولي مسلماً لانه لا ولاية للكفار على مسلم او مسلمة قال تعالى ﴿.....وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٥) والولاية تثبت للمسلم على الكافر وهذا ما ذهب اليه الشافعية و

^١ انظر المادة ٧٥ في القانون الاحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ وانظر اكرم زاده مصطفى شرح قانون الاحداث المصدر السابق ص ١٦.

^٢ - عواد حسين ياسين العبيدي: شرح قانون رعاية الاحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣، مكتبة زاكي للطباعة، بغداد ٢٠١٨ ، ص ٩١-٩٠. وانظر المادة ٣٩ من قانون رعاية الاحداث. وانظر محسن حسن الجابري ، المرشد العملي و التطبيق لقضايا الاحداث ج ٣ ، مكتبة صباح ، بغداد ٢٠٠٨ ، ص ٥٠

^٣ يرى السيد محمد ، حقوق الانسان في ضوء الكتاب و السنة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى ٢٠٠٦، ص ٦٧٦

^٤ - انظر ايمن ابراهيم ملص، المصدر السابق، ص ٦١.

^٥ - سورة النساء/الاية (١٤١).

الحنابلة اما مذهب الحنفية و المالكية لم يشترطوا ان يكون الحاضن مسلماً حتى لو كان كتابياً يجوز^(١) حضانة مسلم ان كان هذا المسلم صغيراً لا يفقه امور الدين اما اذا كان يعقل امور الدين و يخشى عليه الكفر فلا حضانة للكتابي^(٢).

٣. العدالة: ان العدالة تشترط في الولي وليس للفاسق ولاية على النفس لانه اشترط في الولي الرشد والرشد يعني ان يكون الكفيل في ذاته عدلاً اميناً لكي يؤمن في حق غيره^(٣).

٤. الاحسان: وللإحسان تجاه اليتيم والابتعاد عن ضيعة نجد و تعدد الوصايا الرحمانية لرعايته ورفع مغبة الحاجة عنه و يأمرنا بالبر و الاحسان و هنا يدخل في معان البر الانفاق عليه اطعامه وكسوته وتعليمه و تطيبه^(٤) وقد جاء ذلك في اماكن كثيرة من قرآن الكريم ﴿.....يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾^(٥).

١ - علاء الدين ابو بكر بن مسعود بن احمد الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الجزء الرابع، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، سنة ١٩٨٦، ص ٤٢ .

٢- انظر علاء الدين ابو بكر بن مسعود بن احمد ، المصدر السابق، ص ٤٠. و انظر ايمن ابراهيم ملص، المصدر السابق ص ٦٢ . وانظر عبلة محمد الكحلوي، البنوة والابوة في ضوء القرآن والسنة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص ٢٤٥.

٣- بئينه العراقي ، المصدر السابق، ص ٤٣. الرشد :عند المجهور هو صلاح المال و لو كان فاسقاً .

٤ - عبلة محمد الكحلوي، المصدر السابق، ص ٢٤٧. وانظر يسرى السيد محمد، المصدر السابق، ص ٦٧٦.

٥- سورة البقرة /الاية ٢١٥.

المطلب الثالث

اليتامى ومن في حكمهم

يحتاج اليتيم الى رعاية خاصة تفوق تلك التي يحتاجها الطفل العادي فهو يحتاج الاهتمام والدعم النفسي والمعنوي بعدها يحتاج الى الجانب المادي لكي يستمر ويكون له القدرة على تحمل الحياة ومحو اثار الحزن الذي اصابه و سآبين في هذا المطلب من هو اليتيم و من في حكم اليتيم في فرعين بالشكل الاتي:

الفرع الاول

اليتيم حقيقةً

ان اليتيم الحقيقي هو الصغير دون سن البلوغ الذي يفقد ابوية الى كل من الأب و الأم و الذي يكون دائماً بحاجة الى من يأويه و يلبي حاجياته الاساسية من مأكل و ملبس و غيرها اضافة الى تلبية حاجياته العاطفية و يمكن تعريفه مختصراً بأنه، هو من فقد ابويه ذكراً كان ام انثى دون سن البلوغ (١) .

الفرع الثاني

اليتيم الحكمي

الطفل اليتيم الحكمي هو الذي يفقد معيله و حاميه و راعيه و يكون لهم آباء احياء ولكنهم في حكم الاموات و يوجد في مجتمعنا نماذج كثيرة من هذه الفئات فهم في حكم الايتام من الناحية الفعلية ومن هنا جاءت هذه التسمية وامثالهم موجودة في كافة المجتمعات (٢) و هم:

١- مجهول النسب و ابناء الزنا :

أ- مجهول النسب: انهم في حكم اليتيم لفقدهم لوالديهم و هم اشد حاجة للرعاية من معروف النسب لعدم معرفة اقرباء لهم (٣). ومن هنا يمكننا القول ان مجهول النسب هو كل من لا يعرف له اب ولا ام .

ب- ابناء الزنا: معروف الام و مجهول الاب و ان هذه الفئة يمكن ان تدخل ضمن فئة مجهول النسب و لكن فيه اختلاف بأنه معروف الام و غير معروف الأب بسبب ظروف مثل: الاغتصاب الذي قد يجرى في زمن الحرب و غيرها وهناك امثلة كثيرة من هؤلاء الاطفال الذين ولدوا من جراء اغتصاب امهاتهم من

١- عبله محمد الكحلوي، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

٢- انظر ايمن ابراهيم ملص ، المصدر السابق ، ص ١٩-٢١.

٣- بئينه العراقي، المصدر السابق ، ص ٧.

انظر شمس الدين ابي الفرج عبد الرحمن، المغني والشرح الكبير، الجزء السابع، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص ٢٨٧.

قبل عناصر داعش الارهابي و موجودين حالياً و لا يعرف مصيرهم و ليس لهم هوية و هؤلاء الاطفال ضحية للسياسية الدولية والارهاب و يستحقون الى رعاية وعناية خاصة و ملحة (١).

ت- اللقيط: هو الطفل المفقود و المطروح على الارض ولا يعرف ابوه ولا امه و الذي يوجد منبوذا في الشارع او الطريق خوفا من اعالته او فراراً من تهمة الريبة(٢).

٨- ابناء المعاقين والمشردين:

أولاً: ابناء المعاقين:

ان المعاقين يحتاجون لرعاية خاصة فهم لا يستطيعون العناية باولادهم لوجود علة في جسدهم وعجزهم من القيام بنشاطاتهم اليومية ولا يستطيعون الحفاظ على حياة اجتماعية طبيعية ولأنهم بحاجة الى الآخرين من اجل المساعدة في تنفيذ الامور المعيشة و الاحتياجات الشخصية لذلك فانهم قد يهملون اولادهم فيعتبرون ايتاماً لهذا السبب (٣).

ثانياً: ابناء المشردين:

ويشمل هذه الفئة ابناء واطفال الشوارع والمتسولين الذين لا مأوى لهم الذين ابتعدوا او فصلوا عن اباؤهم او اسرهم او عن البيئة التي تربوا فيها نتيجة اسباب متنوعة كالكوارث الطبيعية والحروب والفتن (٤) ثالثاً: ان

١-انظر براء منذر كمال عبداللطيف وهاشم فارس عبدون و ثريا صديق احكام ضم الصغير يتيم الابوين ومجهول النسب ،
مقارنه باحكام الشريعة الاسلامية مجلة جامعة تكريت للحقوق، الجزء الثاني، العدد ١ لسنة ٢٠١٨ ص ٥٠.

٢- صفية الوناس، مجهول النسب بين رحمة التشريع الاسلامي و التشريع الوضعي، المنشور في موقع
<https://ketabpedia.com>

٣-انظر براء منذر كمال عبداللطيف وهاشم فارس عبدون و ثريا صديق، المصدر السابق، ص ٥٠.

٤- علال امال ،المصدر السابق، المنشور على الانترنت www.elmizaine.com اخر زياره ٢٠٢١/١٠/٩.

المعاقين: (وهي مصطلح يعبر عن عجز الشخص على القيام بنشاط معين نتيجة مشكلة في جسمه قد حدث له من حادث او مرض ويفضل ان نطلق عليهم اسم ذوي الاحتياجات الخاصة) و انظر مصطفى نور القمس و خليل عبد الرحمن المعايطه. سيكولوجية الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧، ص ١٨. انظر تسنيم محمد جمال، حقوق اليتيم في الفقه الاسلامي رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ٢٠٠٧ ص ١٣.

المتشرد: هو الخارج عن طاعة وليه وجاء تعريفه في قانون الاحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، المادة ٢٤.

اولاً: كل حدث لم يتجاوز ال ١٥ من العمر ويعثر عليه دون مرافقه .

أ- وجدت متسولاً في الاماكن العامة او تصنع الاصابة بجروح او عاهات او استعمل الغش كوسيله لكسب عطف الجمهور بقصد التسول.

ب- مارس متجولاً صبغ الاحذية او بيع السكاير او اي مهنة اخرى تعرضه للجنوح وكان عمره اقل من خمس عشرة سنة.

ت- لم يكن له محل اقامة معين او اتخذ الاماكن العامة مأوى له.

ث- لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش وليس له ولي او مرب.

والمعتوه هو من ضعفت قواه العقلية فكان قليل الفهم مختلط الكلام فلا يتمكن من تدبير اموره و رعاية اسرية و اطفاله^(١). الفقير هو الذي لا مال له ولا كسب، فيضطر هو واولاده الى التسول و التشرد.

٩- ابناء المطلقين و المحكومين :

أولاً: **ابناء المطلقين(المنفصلين):** ويشمل الاطفال الذين يفقدون رعاية الابوين وحنانها نتيجة الطلاق او الانفصال فيشعرون بالتصدع و الانشقاق لأنهم لم يعودوا يرون الاب و الام معاً في بيت واحد و يرون انفسهم انهم مختلفين عن بقية العالم لانهم فقدوا اسرهم و فقدوا فرصة النمو النفسي و التربوي الطبيعي فالولد يحتاج الى ابيه كي يتوحد معه كنموذج للرجال و يحتاج امه كي ينشأ في نسيجها النفسي و نتيجة لذلك فان الزوجين لايهتمان بالاطفال بعد الطلاق وقد يستخدم الأزواج الاطفال كسلاح لتهديد الطرف الاخر و اهتمام الأزواج كل واحد بحياته الخاصة^(٢).

ج- ترك منزل وليه او المكان الذي وضع فيه دون عذر مشروع .

ثانياً: يعتبر الصغير مشرداً اذا مارس اي مهنة او عمل مع غير ذويه.

و عرف الامم المتحدة المتشرد بأنه طفل الشارع اي طفل ذكر ا كان او انثى اتخذ من الشارع او اماكن مهجورة مثل الخرابات و غيرها محلاً للحياة و الاقامة الدائمة بدون حماية او رقابه او رعاية من اجانب و اشخاص بالغين مسؤولين^(٢) و انظر سامي عصر ، اطفال الشوارع و الاسباب و لمشكلات ، الطبعة الاولى ، القاهرة – المجلس العربي للطفولة و التنمية ٢٠٠٠ ص ٦١.

١ - غفران علي العكيدي ، الأهلية في القوانين العراقية ، المنشور في الموقع <https://www.azzaman.com> اخر زيارة

٢٠٢١/١١/٢٠

٢ - صفية الوناس ، المصدر السابق ، اخر الزيارة ٢٠٢١/١١/٢١.

و انظر تسنيم محمد جمال حسن استيني – حقوق اليتيم في الفقه الاسلامي رسالة مقدمة الى جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين ٢٠٠٧ ، ص ١٣.

الطلاق: رفع قيد الزواج بصيغة صريحة تدل عليه شرعاً وقانوناً دون التقيد بصيغة محددة او لغة معينة بايقاع من الزوج او الزوجة ان وكلت او فوضت به او من القاضي . انظر قانون الاحوال الشخصية العراقي، رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المادة ٤٣.

ثانياً: **ابناء المحكومين:** ابناء هؤلاء يتعذر رؤيتهم من قبل اباؤهم لمدة سنين معينة فيتربى الأولاد و يتربى الابناء بعيداً عن حنان و حضن اباؤهم و غالباً فان مدة الحكم لهؤلاء المدانين بالحكم بالسجن تكون طويلة كالحكم بالسجن المؤبد او المؤقت مثلاً (١).

١- **ابناء الاسرى و المفقودين:** هاتان الفئتان يتربى اولادهن بعيدين عنهم و يعيشون عيشة اطفال اليتام الحقيقيين (٢).

١- محمد عقله ، نظام الاسرة في الاسلام ،الجزء الثاني،مكتبة الرسالة،عمان ،الاردن،الطبعة الاولى ، ١٩٨٩ ص ٢٨٠. وانظر - انظر قانون العقوبات العراقي من هم المحكومين المشمولين بالاحكام العالية :جرائم ذو الحكم العالى مثل جرائم القتل الوارده ذكره في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ في المواد ٤٠٥،٤٠٦ ، جرائم قانون الارهاب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ و جرائم القانون رقم (١)لسنه ٢٠٢٠ قانون مكافحة المخدرات و الموثرات العقلية في اقليم كوردستان وكذلك قانون مكافحه البغاء رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ و قانون الاتجار بالبشر رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢

٢- مأب معاويه ناشف،التدابير الشرعية و القانونية لحفظ اموال التيم،رسالة ماجستير،مقدم الى جامعة الخليل،٢٠٠٥،ص١٧.

المبحث الثانى

اجراءات الضم و حقوق المضموم في القانون و الشريعة و نظام الاسرة البديلة

اهتمت الشريعة الاسلامية باليتيم وأعطى من يرعى اليتيم الاجر العظيم و اعتبر ذلك من افضل الاعمال لما فيه من سد حاجات هؤلاء من عطف وحنان لان اكرامهم والاحسان اليهم من وصايا البارئ تعالى ولأجل معرفة حقوق اليتيم المضموم في القانون والشريعة الاسلامية وكذلك في ظل نظام الاسرة البديلة و لمعرفة اجراءات وبيان حقوقه فقد اولينا اهتمامنا في هذا المبحث حول اجراءات الضم وحقوق المضموم في القانون والشريعة الاسلامية وكذلك بيان نظام الاسرة البديلة في ثلاثة مطالب بالشكل الاتي :

المطلب الاول

اجراءات ضم الصغير يتيم الابوين في القانون والشريعة

ان الشريعة الاسلامية و الدستور العراقي قد تكفلا على حد سواء برعاية الاسرة والطفولة بشكل خاص والدستور قد اورد مواد خاصة له في باب الحقوق والحريات و لاجل تطبيقها لابد من اصدار قوانين اجرائية متعلقة بكيفية تنفيذها ها وفي في هذا المطلب و نتناول فيه اجراءات ضم الصغير في القانون العراقي والشريعة الاسلامية كالآتي :

الفرع الاول

اجراءات الضم في القانون العراقي

نظمت المواد من (٤٦،٣٩) من قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ كيفية الحصول على طفل من دور الدولة مجهول النسب او يتيم الابوين و ذلك بتقديم الزوجين طلباً مشتركاً^(١) يعلنان فيه رغبتهم بضم طفل يتيم الابوين ولا بد ان يكون الطلب مقدماً من قبل الزوجين وقد كلفنا سابقاً حول هذا الشرط و اعربنا عن رأينا بأنه شرط غير واقعي لانه حتى و ان كانت الزوجة ارملة او امراة عانسة متحققة فيها جميع الشروط فمن مصلحة الطفل ان يرعى في كنف تلك الاسرة لان في دور الايتام لايلقى فيها المحبة و العطف الكافيين لان العاملين في دور الايتام يتعاملون معهم بصفة مهنية اي كوظيفة وليس على اساس عاطفي و لا بد ان يقدم الطلب هذا الى محكمة الاحداث.

و هي الجهة المختصة الحصرية في اصدار قرار الضم، و على المحكمة ان تحقق من الشروط الواجب توافرها في الاشخاص مقدمي الطلب و تتأكد من طالبي الضم كونهما عراقيان و هذا الشرط ايضاً ناقشناه و اعربنا عن رأينا بأنه شرط لا يواكب التطور لانه ليس هناك اي ضرر من ان يقدم اشخاص غير عراقيين مقيمين في كوردستان طلباً لضم يتيم الابوين اذا توافرت فيهم الشروط فمن مصلحة الصغير ان يتربى في حضن اسرة وقد يكون افضل بكثير من ان يرعى من قبل الدولة . و ان يكون مقدمي طلب الضم معروفان بحسن السيرة و السلوك و ان يتحقق المحكمة منهم و ان يقدموا شهادة من قبل المختار و الشهود بأنه لا يوجد هناك ما يمس اخلاقهما و كذلك التحقق من أنهما عاقلان و سالمان وذلك عن طريق تقرير طبي مقدم الى المحكمة يبين فيه خلوهم من الامراض العقلية و النفسية و لا يحملون امراض معدية و منتقلة كالبرص و الجذام و غيرها و كذلك تتحقق من طالبي الضم حالة طالب الضم المادية و امكانية اعالة الصغير و تربيته و الأهم ان تتحقق من حسن نية طالبي الضم بعد هذه الاجراءات فأن المحكمة تصدر قرارها بالضم بصفة مؤقتة و لفترة تجريبية امدها ستة اشهر يجوز تمديدها ستة اشهر اخرى و على المحكمة ارسال الباحث الاجتماعي خلال المدة الى دار الزوجين مرة واحدة كل شهر على الاقل للتحقق من رغبة الزوجين لضم الطفل و مصلحته و رعايتهم له و يقدم تقريراً مفصلاً حول الطفل الى المحكمة . اذا وجدة المحكمة من خلال التقرير المقدم من قبل الباحث الاجتماعي بأن مصلحة الصغير غير متحققة اذا عدل الزوجان او احدهما عن رغبته في ضم الصغير خلال فتره التجربة المؤقتة اي خلال ستة اشهر فان على محكمة الاحداث الغاء قرارها بالضم بشكل مؤقت و تسليم الطفل الى اي مؤسسة اجتماعية معدة لهذا الغرض اما اذا وجدت المحكمة ان مصلحة الطفل متحققة في البقاء عند الزوجين بعد الفتره التجريبية و رغبة الزوجين اكيدة في ذلك تصدر قرارها بالضم بشكل دائمي^(٢).

١ - انظر المادة (٣٩،٤٦) من قانون الاحداث و انظر محسن حسن الجابري، المرشد العملي و التطبيق لقصايا الاحداث، مكتبة صباح، بغداد ٢٠١٨ ص ٥٠ و انظر اكرم زاده مصطفى، المصدر السابق، ص ١٠٧.

٢ - انظر محسن الجابري المصدر السابق، ص ٥٣ و انظر المادة (٤١،٤٢) من قانون رعاية الاحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣.

الفرع الثاني

اجراءات الضم في الشريعة الاسلامية

اهتمت الشريعة الاسلامية بموضوع كفالة اليتيم حيث بينت الاحكام الكلية والجزئية وترك الامر لولي امر المسلمين لاصدار القوانين والانظمة والتعليمات لتيسير امور الامة وذلك بالاستعانة باهل الخبرة وفالشريعة الاسلامية بينت الشروط الواجب توافرها في الصغير وكذلك في الاسرة الحاضنة وترك لولي الامر الاجراءات الكفلية لتسهيل وتحقيق تلك الشروط وان من الدول الاسلامية من أخذ بنظام الكفالة الاسلامية كالسعودية والمملكة العربية المغربية ففي نظام المملكة العربية السعودية نجد فيها بان وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تعنى بادارة شؤون الايتام وسنت نظامين نظام الاسرة البديلة ونظام الاسرة الصديقة وانشأت قسما خاصا برعاية الايتام ومن في حكمهم ممن لم يحصل على اي نوع من الكفالة وتعد الادارة العامة لرعاية الايتام هي المسؤلة عن رعاية هؤلاء وهنالك جملة شروط منها ان تكون الزوجين او الاسرة سعودية الجنسية ومكتونة من زوج و زوجة لايتجاوز سن الزوجة (٥٠) عاما و يجوز تقديم اطلب فقط من قبل الزوجة عند الضرورة و تكون الاسرة صالحة لضم الطفل اجتماعيا و نفسياً و اقتصادياً^(١).

١ - انظر محمد ابو الخير شكري الطفولة بين الشريعة والتشريعات الدولية دار الفكر دمشق، الطبعة الاولى ٢٠١١، ص ١٤٩. نظام الاسرة البديلة يعني قيام اسرة برعاية طفل يتيم من الايتام التي تشرف عليهم الوزارة رعاية كاملة ودائمة تحقق له الامان النفسي والاشباع العاطفي تكسبه عادات وتقالييد اجتماعية ويكون الطفل فردا من الاسرة وفقا للضوابط الشرعية . ونظام الاسرة الصديقة هذا البرنامج يهدف الى تعويض الاطفال الايتام الذين لم يتسنى لهم الفرصة لاحتضانهم في الاسرة البديلة ولكنهم يسلموا لاسر راغبة في رعايتهم رعاية جزئية وفق نظام تقوم بموجبه احدى الاسر الطبيعية في المجتمع بالارتباط بواحد او اكثر من الاطفال الايتام المقيمين في دور ايوائية بهدف استضافتهم لديها خلال فترة محددة مثل الاجازات وبعد انتهاء الاجازة اعادته الى الدار وانظر www.https.yatem.com . وقد اقرت الامم المتحدة اتفاقية الطفل ١٩٨٩ المتكونة من ٥٤ مادة والمواد ٢٠ و ٢١ من الاتفاقية مختصه حول التبني وكفالة الطفل المحروم في ايجاد بيئة عائلية دائمة او مؤقتة للطفل والدول الاسلامية اصدروا ميثاق الطفل في الاسلام والتي اصدرتها اللجنة الاسلامية العالمية للمرأة والطفل وموافقة مجلس البحوث الاسلامية بالازهر عليه ويشمل الميثاق جميع مراحل الطفل بدءا من تكوين الاسرة واختيار الزوجين وتفردت الميثاق بالنص علي ان ترعى الشريعة الاسلامية الطفل مراحل حياته. انظر وفاء مرزوق، المصدر السابق، ص ١٤٩.

المطلب الثاني

حقوق الطفل اليتيم قانوناً و شرعاً

الطفل بشكل عام هو كائن اجتماعي وهو نواة المجتمع و بحاجة الى الرعاية الكاملة لكي يزهر وينمو والطفولة التي لاتعني لمعظم الناس سوى معنى حداثة السن ولكنها في حقيقة الامر المرحلة الاكثر حساسية في حياة الانسان ومنذ ولادة الطفل يلتصق به جملة حقوق كالتى تتعلق بالنسب والرعاية و وحقوق اخرى ولكي نتعرف على تلك الحقوق وتمييزها بين القانون والشرعية الاسلامية عليه قد تناول في هذا الطلب حقوق الطفل في القانون العراقي و كذلك حقوق الطفل في الشريعة الاسلامية وكالاتي:

الفرع الاول

حقوق الطفل اليتيم في القانون العراقي

اذا نظرنا الى قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ وجدناه فيه ماهو حقوق الطفل المضموم وكذلك التزامات طالب الضم التي بعاقته كما هو مشار في المادة ٤٣ بعد اصدار محكمة الاحداث قرارها النهائي بضم الطفل الصغير يقع عليهم التزامات اولها:

أولاً: الانفاق وهي: نفقة الصغير ان كانت انثى الى ان تنزوج او تعمل وتكون لها دخل اما الغلام حتى يصل الى الحد الذي يستطيع ان يكسب ويكون له دخل الا اذا كان طالب علم مالم يكن عاجزا ليس باستطاعته الكسب لعله في جسمه او عاهة عقلية في هذه الحالة يستمر النفقة حتى يستطيع العاجز الكسب^(١) وهذه الحقوق نفس الحقوق الواردة في قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ حقوق الاولاد على ابيهم^(٢).

ثانياً: الايضاء : يجب الايضاء للصغير بمايساوي حصة اقل وارث وهي ان لاتتجاوز ثلث التركة وتكون واجبة لايجوز الرجوع عنها ويشبه الوصية الواجبة* الواردة ذكرها في قانون الاحوال الشخصية في المادة (٧٤) (٣)

النفقة* هي ما يصرفه الانسان على غيره ممن تجب عليه من نفقة من نقود وغير هامثل الطعام والكسوة و المسكن والدواء والخدمة، انظر قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المادة ٥٩ والذي ينص على انه (١- اذا لم يكن للولد مال فنفقته على ابيه مالم يكن فقيراً عاجزاً عن النفقة والكسب ٢- تستمر نفقة الاولاد الى ان تنزوج الانثى ويصل الغلام الى الحد الذي يكسب فيه. ٣- الابن الكبير العاجز عن الكسب بحكم الابن الصغير).

١- انظر المادة (٤٣) من قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ .

٢ - انظر اكرم زادة مصطفى ،شرح قانون رعاية الاحداث، رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل وتطبيقاته العملية ،المصدر السابق، ص ١١٩

الوصية الواجبة*: تصرف في التركة مضاف الى ما بعد الموت مقتضاه التملك بلا عوض والذي جاء تعريفه في المادة (٦٤) من قانون الاحوال الشخصية.

٣- انظر المادة (٤٣ / ثانياً) من قانون رعاية الاحداث ، رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ .

ولا يترتب على الضم اي اثر شرعي مما يترتب على الابوة والبنوة الطبيعية كنشوء درجة من درجات القرابة او موانع من موانع الزواج او ان يصبح المضموم وارثا شرعيا في التركة وانما تجب له ضمانات حددها القانون لحماية الطفل المضموم^(١).

الفرع الثاني

حقوق الطفل اليتيم في الشريعة الاسلامية

أولاً: رعاية اليتامى على وجه العموم وهو تكليف تعبدي من الرسالة الاسلامية فيه الايثار والتراحم و الكفالة هنا لايعنى النفقة الا ان مفهوم الكفالة اوسع من ذلك^(٢) فاليتيم يتأثر تائراً مباشراً بكافله وبشخصيته مما يآخذه منه فان كفالة اليتيم طريقك الى الجنة فمن كسر خاطر اليتيم وجعلها تزرف دمة واحدة يهتز لها عرش الرحمان كما جاء في قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾^(٣) ، وان يقوم الولي بمقتضاها بالاشراف على شؤون اليتيم الشخصية مثل الحضانه* والتأديب والتعليم والتطبيب الى اخر ما يتعلق بذلك^(٤) ومن انفاق و ابرام عقود والعمل على حفظ مال اليتيم حتى يصل الصغير البلوغ او يصل الى الحد الذي يادن له بالتجارة وعززت هذه الخطوة ايات كثيرة لتعطينا صورة واضحة عن هذه الاتفاقية بين العبد وربّه^(٥). ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾^(٦).

﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(٧).

ولم تكن هذه الايات الكريمة هي كل ماتعرض له القرآن الكريم في التشويق على الانفاق بل هناك امثالها تحتوي على سور قرآنية بمجموعها تصور اسلوباً دقيقاً في الحث على المساعدة ودفع الافراد الى هذا الخير اي كفالة اليتامى^(٨). و وردت احاديث كثيرة في فضل الكفالة والاحسان اليه منها عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال

١ - غاده فواد مجيد المختار، حقوق الطفل في القانون العراقي، ماجستير مقدم الى جامعة صلاح الدين ، ٢٠٠١ ص ٦٤.

٢ - عيلة محمد الحكلاوي، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

٣ - انظر سورة الضحى/ الاية (٩).

الحضانه* (رعاية الولد وتربيته وتعليمه والحضانه تمارس على طفل معلوم النسب ويترتب عليه كافة الحقوق مثل النفقة والميراث وان يصدر بقرار قضائي من قبيل محكمة الاحوال الشخصية مع مراعاة مصلحة المحضون وبهذا تدخل الحضانه هي ضمن دائرة محكمة الاحوال الشخصية اما الضم فانه يدخل ضمن اختصاص محكمة الاحداث وانظر المادة (٥٧) من قانون الاحوال الشخصية.

٤ - يسرى السيد محمد ، المصدر السابق، ص ٦٧٧.

٥ - الشيخ ايمن ابراهيم ملص ، المصدر السابق، ص ١٧٩.

٦ - سورة فاطر/ الاية (٢٩).

٧ - سورة البقرة/ الاية (٢٦١).

٨ - محمد ابو الخير شكري ، الطفولة بين الشريعة الاسلامية والتشريعات الدولية، دار الفكر ،دمشق، الطبعة الاولى ، ص ٣٥٨.

رسول الله صلى الله عليه وسلم (انا وكافل اليتيم في الجنة هكذا) وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما^(١) ويحتاج اليتيم الى التربية الصالحة كما يحتاج الى الطعام واللبس والسكن وغيرها من الاحتياجات والحرص على مبادلة الحب والحنان ليكون اليتيم انسانا صالحا في المجتمع لا تؤثر عليه حالته في حياته الاجتماعية وبذلك لا يمكن ان ينشأ وحيدا ولا يتسبب الوحدة في انحراف سلوكه عن باقي افراد المجتمع الصالحين الذين نشأوا بوجود والدهم^(٢).

ثانياً: حق اليتيم في الارث:

من حق الاولاد ان يرثوا اباؤهم اذا كان اباؤهم على قيد الحياة سواء اكان اباؤهم ام امهم^(٣) وجاءت آيات كثيرة يدل على ذلك لقوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ (٤) ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾^(٥). وجاء في آيات جعل اليتيم يرث بلاقراية ونسب وان المشرع الحكيم يتلمس ابواب الرزق لليتيم فجعله وارثا بمجرد حضوره القسمة كما جاء في الآية الكريمة ﴿إِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^(٦). الا ان الفقهاء قالوا بان هذه الآية منسوحة باية المواريث^(٧). والايضاء برعاية مال اليتيم والحفاظ عليه وتدريب اليتيم اذا كان اليتيم هو الوارث من ابويه الميتين فعلى الشخص الذي ضمه الى عائلته ان يحاول رعاية اموال اليتيم والسعي الى اكثاره والحفاظ عليه^(٨) كما جاء في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾^(٩) وكذلك لا يسرف في مال اليتيم واخيرا اذا لم يكن لليتيم مال فعلى الشخص الذي يقدم الى ضمه ان يوصي له بحصة اقل وارث^(١٠).

ومن خلال دراستنا استنتجنا بأن حقوق الطفل اليتيم مبين بشكل افضل في الشريعة الاسلامية.

المطلب الثالث

نظام و شروط الحاق الطفل بالاسرة البديلة في اقليم كردستان

يشكل نظام الاسرة البديلة من الانظمه التي احدثتها التشريعات الدولية والداخلية لتأمين رعاية بديلة

للاطفال المحرومين من رعاية اسرهم الاصلية و يمكن ان يشكل الرعاية البديلة للاطفال عدة اشكال من بينها الحضانة و الكفالة والتبني او الإقامة في مؤسسات مخصصة لرعاية هؤلاء الاطفال ولكنه قد يختلف من دولة

١ - رواه البخاري . في كتاب الاداب , باب فضل من يحول يتما رقم (٥٦٠٩) دار الكتب العلمية , بيروت, الطبعة الاولى, ١٩٩٠, ص ٤٥٨.

٢ - عز الدين بحر العلوم ،اليتيم في القرآن والسنة،دار الزهراء،بيروت،لبنان،الطبعة الثانية،ص٧٩.

٣ - عيلة محمد الكحلاوي،المصدر السابق،ص٢٥١.

٤ - بشينة العراقي ،المصدر السابق،ص٦٥.

٥ - سورة النساء /الاية (١١).

٦ - سورة النساء /الاية (٨).

٧ - انظر يسرى السيد ،المصدر السابق،ص٦٧٧.

٨ - المصدر نفسه،ص٦٨.

٩ - سورة الانعام/الاية (١٥٢).

١٠ - عيلة محمد الكحلاوي،المصدر السابق،ص٢٥١.

الى اخرى ومن خلال دراستنا وجدنا بان هناك مؤيدين لنظام الاسرة البديلة و كذلك هناك موقف رافض من غيره و مساييرة مع قوانين الدول المتقدمة و بعد دراسة قانون رعاية الاحداث وكذلك قانون الرعاية الاجتماعية العراقية وكذلك الدستور العراقي لقد خطى اقليم كردستان خطوة مهمة و ذلك بأصدار نظام قانون الاسرة البديلة رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ و استند في اصداره الى المادة(٢٧/٢) و المادة(١٠٥/الفقره اولا) من قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ المعدل و المتكون من اربعة عشرة مادة موزعة على خمسة فصول. وبذلك سوف نقسم نظام الحاق الطفل بالاسرة البديلة والرعاية البديلة والشروط والاجراءات في فرعين:

الفرع الاول

مفهوم الاسرة البديلة و الرعاية البديلة

اولاً:تعريف الاسرة البديلة :

هي الاسرة التي لا ينتمي اليها الطفل بايلوجيا ولكن يعهد به اليها ليعيش في كنفهما لحمايته و تأمين الرعاية البديلة له (وتتكون من الزوج و الزوجة او امرأة لوحدها سواء كانت مطلقة ام ارملة على ان يكونا متمتعين بالاهلية القانونية الكاملة)^(١).

الاسرة:كما جاء تعريفه في قانون الرعاية الاجتماعية رقم(١٢٦) لسنة ١٩٨٠ المادة(٩/اولاً) الزوج و الزوجه او كلاهما والاولاد ان وجدوا او الاود لوحدهم لا يعتد بمحل سكن افرادها. الطفل كما جاء في المادة(٦)من قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ (الطفل هو مستقبل الامة).

ثانياً:تعريف الرعاية البديلة

تأمين المتطلبات والحاجات الضرورية لتربية الطفل و نمائه في اسرة بديلة عوضاً عن اسرته البايولوجية لمدة محدودة^(٢)

^١ - انظر المادة السادسة من نظام الحاق الطفل بالاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ المنشور في جريدة وقائع كردستان العدد ٢٥٤ في ٢٠٢٠/٨/٢١ ص ٢٩

الطفل:كل شخص طبيعي لم يكمل (١٨)الثامنة عشرة من عمره انظر المادة سابقاً من نظام الاسرة البديلة.

الاسرة: لغة هي الدرع الحصين , وأهل الرجل و عشيرته.

جاء في علم الاجتماع : ان الاسرة هي عبارة عن جملة من الافراد و يرتبطون معاً بواسطة الزواج و الدم والتبني ,يتفاعلون معاً .

انظر:زيدان عبد الباقي :الاسرة و الطفولة، مكتبة النهضة العربية ،مصر، الطبعة الرابعة ١٩٨٠ ،ص ٦ .

^٢ - انظر المادة الاولى/ ثامننا من نظام الاسرة البديلة، وقائع كورردستان رقم ٢٥٤ في ٢٠٢٠/٨/٢١ ص ٢٩ .

اتفاق الرعاية البديلة: الاتفاق الموقع بين مقدمي الطلب والمديرية ويكون محله رعاية الطفل^(١).

انواع الرعاية البديلة حسب المدة:

أولاً: الأيداع الطارئ.

الأيداع الطارئ: و يمتد لمدته اقصى الى (٦) ستة اشهر .

ثانياً: الأيداع لمدة قصيرة.

الأيداع لمدة قصيرة ويمتد لاكثر من (٦) ستة اشهر الى (٣) سنوات.

ثالثاً: الأيداع لمدة طويلة.

الأيداع لمدة طويلة : ويمتد لاكثر من (٣) سنوات ولحين اكمال الطفل الثامنة عشرة من عمره^(٢).

الفرع الثاني

شروط شمول الطفل بالرعاية البديلة

نقسم هذا الفرع الى فترتين نتناول في الاولى الشروط المتعلقة بالطفل و في الثانية الشروط المتعلقة بالاسرة البديلة.

أولاً: الشروط المتعلقة بالطفل:

^١ - انظر المادة الاولى/ تاسعاً، نظام الاسرة البديلة، وقائع كوردستان ص ٢٩.

المديرية: مديرية الرعاية الاجتماعية في المحافظات والادارات المستقلة في الاقليم انظر المادة الاولى/ رابعاً المنشور في مجلة وقائع كوردستان العدد ٢٥٤ في ٢١/٨/٢٠٢٠

^٢ - انظر المادة الثالثة من نظام الاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ المنشور في جريدة وقائع كوردستان عدد ٢٤٥ لسنة ٢٠٢٠ في ٢١/٨/٢٠٢٠

١- ان يعاني من مشاكل اسرية او فقد رعاية الوالدين لاي سبب كان او انعدام لوالدين واي سبب اخر اذا كان من شأنه حرمان الطفل من الرعاية المطلوبة^(١) هذا الشرط يجتمع مع الشروط الواردة ذكرها في قانون رعاية الاحداث لانه يشمل اليتيم من حيث الرعاية فأن القانون المذكور قد ذكر فئتين فئة اليتيم والابوين و مجهول النسب اما الفئات الاخرى فلم يأتي على ذكرهم وصدر نظام الاسرة البديلة شمل البقية الاخرى من فئات الاطفال المحرومين.

وهنا نستنتج بأن المشرع وقع في ازدواجية لان قانون رعاية الاحداث حدد الاطفال الذين يجب ضمهم و نظام الاسرة البديلة التي جاءت لاحقا ذكر كل الاطفال الذين يشملهم الرعاية ومن بينهم الفئتين مجهول النسب و يتيم الابوين^(٢)، ولان الاسباب متداخلة فالاسرة الحاضنة تستطيع تقديم الطلب امام المحكمة وكذلك امام الشعبة البديلة في وزارة الشؤون الاجتماعية و المعروف بان قرار الضم الصادر من محكمة الاحداث بضم اليتيم و مجهول النسب يخضع لرقابة محكمة تمييز الاقليم، اما قرار اللجنة في نظام الاسرة البديلة يخضع للاعتراض حسب احكام قانون مجلس الشورى لاقليم كردستان^(٣).

ونحن نرى انه كان على المشرع ملاحظة هذه الازدواجية في القانون و نظام الاسرة البديلة و من ثم تلافيها.

٢- ان يقل عمر الطفل عن ١٨ سنة^(٤) و حسنا فعل المشرع عندما حدد عمر الطفل بشكل واضح لان قانون الاحداث قد حدد سن المسؤولية الجنائية (٩ سنة)^(٥) وفي اقليم كردستان و حدد سن المسؤولية الجنائية ب (١١) سنة لكن قانون رعاية القاصرين قد وضع سنا اقل من الثامنة عشرة لمن هو طفل^(٦).

٣- ان يبقى في احدى دور الدولة الخاصة بالايتم لمدة تحددها المديرية قبل الحاقه بأسرة بديلة .

ثانياً: الشروط المتعلقة بالاسرة البديلة

١- أن تكون عراقية ومقيمة في الاقليم^(٧)

ان هذا الشرط هو شرط مشابه لماورد ذكره في المادة ٣٩ من قانون الاحداث بان يكون الزوجين من الاسرة المتقدمة حاملين للجنسية العراقية سواء كانت تلك الجنسية اصلية ام مكتسبة و ارى انه من الافضل التوسع في

^١ - المادة الرابعة/اولاً ،من نظام الاسرة البديلة في اقليم كردستان المنشور في جريدة وقائع كردستان ،العدد ٢٥٤ لسنة ٢٠٢٠/٨/٢١، ص ٣٠

^٢ - انظر قانون رعاية الاحداث العراقي المواد ٣٩ - ٤٦

^٣ - المادة الرابعة/ثانياً،نظام الاسرة البديلة، المنشور في جريدة وقائع كردستان ،العدد ٢٥٤ لسنة ٢٠٢٠/٨/٢٠

^٤ - انظر المادة السابعة/ رابعاًد، من نظام الاسرة البديلة المنشور في وقائع كردستان العدد ٢٥٤ في ٢٠٢٠/٨/٢٠.

^٥ - انظر قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل و كذلك قانون تحديد سن المسؤولية الجزائية في اقليم كردستان رقم ١٤ لسنة ٢٠٠١ .

^٦ - انظر المادة الرابعة/ثالثاً، من نظام الاسرة البديلة المنشور في وقائع كردستان العدد، ٢٥٤ في ٢٠٢٠/٨/٢٠.

^٧ - انظر المادة الخامسة/ اولاً ،من نظام الحاق الطفل بالاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ المنشور في وقائع كردستان ،العدد

٢٥٤ في ٢٠٢٠/٨/٢١

هذا المجال يشمل المقيمين في العراق و اقليم كردستان بصورة قانونية واعطاءهم هذا الحق اي ضم طفل يتم اليهم اذا تحققت فيهم الشروط اللازمة. (١)

٢- معروف بحسن السيرة و السلوك

ويتم ذلك عن طريق تقديم الشهود لذلك الامر و لم يكن قد سبق الحكم عليهما في الجرائم المخلة بالاخلاق و الاداب العامة ومعزراً ذلك بتقرير مقدم من قبل مكتب الادلة الجنائية (٢).

٣- سالمين من الامراض المعدية و ذلك حسب تقرير طبي صادر من لجنة طبية معتمدة من قبل وزارة الصحة (٣). و تشمل الامراض المعدية جميع الامراض التي تنتقل عن طريق الهواء او الملامسة و أن يضاف الى ذلك اجراء فحص للادمان من المخدرات (٤).

٤- قادر على اعادة الطفل و تأمين الخدمات و الرعاية البديلة له بحسن نية (٥) بمعنى ان يكون له دخل شهري ويثبت ذلك عن طريق تقديم مستمسكات رسمية و تعهدات من قبل جهات رسمية معتبرة بأن تأمن الخدمات للطفل وكذلك حسن النية هو من المبادئ الاساسية في القوانين المدنية و هو الثقة و الصدق.

٥- قادرة على توفير البيت المناسب من الناحية النفسية و الصحية و الاجتماعية مع كافة المتطلبات ولا يفترق اذا كان البيت ملكاً ام ايجاراً المهم ان يكون مناسباً واسعاً فيه متطلبات العيش (٦) و هذا ايضاً من متطلبات الحضانة في قانون الاحوال الشخصية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المادة (٥٧). عند الحكم بحضانة الطفل الى احد

١ - انظر قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ المادة (٣٩).

٢ - انظر المادة الخامسة/ اولاً/ب، من نظام الحاق الطفل بالاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ في وقائع كردستان، العدد ٢٥٤ في ٢٠٢٠/٨/٢١

الجرائم الاخلاقية: كل فعل او تصرف يخل بالاداب العامة والاخلاق ويخل بالشعائر الدينية.

والبغاء: تعاظمي الزنا او اللواطه باجر مع اكثر من شخص انظر المادة من قانون البغاء رقم ٨ لسنة ١٩٨٣

٣ - انظر المادة الخامسة/ اولاً/ ج ، من نظام الحاق الطفل بالاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ في وقائع كردستان ، العدد ٢٥٤ في ٢٠٢٠/٨/٢١.

الامراض المعدية: هي اضطرابات تحدث بسبب كائنات صغيرة، مثل البكتيريا و الفيروسات او الفطريات او الطفيليات في هذه الكائنات تكون دقيقه و عادة ماتكون ضارة في ظل ظروف معينة وان بعض من هذه الكائنات تسبب الامراض و يمكن ان تنتقل امراضا معدية من شخص الى اخر.

٤ - انظر الامراض المعدية <https://www.mayoclinic.org> اخر زياره ٢٠٢١/١١/٦.

٥- انظر المادة الخامسة من نظام الحاق الطفل بالاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ في وقائع كردستان: عدد ٢٥٤ في ٢٠٢٠/٨/٢١

٦ - انظر المادة الخامسة، اولاً - هـ - من نظام الاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ المنشور في وقائع كردستان عدد: ٢٥٤ في ٢٠٢٠/٨/٢٠.

الزوجين فإن المحكمة تقوم بإجراء الكشف الموقعي على بيت الزوج و الزوجة لمعرفة كون المكان مناسباً
واسعاً للطفل المضموم أم لا فإن الحكم الصادر هنا تدور مع مصلحة الصغير المحضون^(١).

٦- ان يزيد عمر كل من الزوج و الزوجة او المرأة اذا كانت لوحدها عن ٢٥ سنة^(٢).

من الشروط الواردة ذكرها في المادة الخامسة اولا-و- من نظام الاسرة البديلة ان يزيد عمر كل من الزوجين
عن ٢٥ سنة .

و نستطيع ان نقلل عمر المتقدمين الى اقل من ذلك اذا اثبت الشخص بتقرير طبي انها لاتستطيع الانجاب فما
المانع من ان يضم طفلايتيما وكان على المشرع وضع شرط العمر وضع الحد الأدنى لعمر المتقدمين الى
ضم الصغير وان يبين الحد الاعلى ويجعله مثلا ان لايقبل عمر المتقدمين من ٢٥ ولايزيد عن ٥٠ سنة وكان
على المشرع اضافة شرط اخر على هذه الشروط وهو في حالة سفر اليتيم مع الاسرة الى خارج البلاد ان
يقدم طلبا الى (شعبة الرعاية البديلة) للحصول على الموافقة الكتابية واشعار واعلام اقرب ممثلية لحكومة
اقليم كردستان خلال مدة شهرين من وصولهما الى الخارج وهذا الشرط جاء ضمن التزامات الاسرة
البديلة^(٣) .

ونحن نرى بانه كان من المفترض ذكر حصول الموافقة الكتابية و اشعار ممثلية حكومة اقليم كردستان ضمن
الشروط.

و يضاف الى ذلك اجراءات مكملة و تتلخص في الاجراءات الشكلية منها ماهو متعلق بالمستمسكات الواجب
تقديمها ضمن نظام الاسرة البديلة .

أولاً: المستمسكات

ان يقدم الطلب من قبل الزوجين تشابه هذا الشرط مع الشرط الواردي في قانون الاحداث في المادة (٣٩)
لضم صغير يتيم الابوين واذا نظرنا الى تعريف الاسرة البديلة وامننا النظر الى الشروط الواردة ذكرها في
المادة الخامسة اولا نجد بان المشرع وقع في تناقض او تناسي ذكر المرأة اذا كانت لوحدها سواء كانت مطلقة
ام ارملة ولكنه عند تقديم المستمسكات ذكر بان تقديم الطلب لابد ان يقدم من قبل الزوجين معا^(٤).

^١ - انظر المادة ٥٧ من قانون الاحوال الشخصية التي تنص على أن "الام احق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجة بعد
الفرقة ما لم يتضرر المحضون من ذلك".

^٢ - انظر المادة الخامسة اولا من نظام الاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ المنشور في وقائع كردستان عدد: ٢٥٤ في
٢٠٢٠/٨/٢٠.

^٣ - وانظر نظام الاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ المادة الخامسة اولا المنشور في جريدة وقائع كردستان: عدد ٢٥٤ سنة
٢٠٢١/٨/٢٠.

^٤ - انظر المادة الخامسة ثانيا: أ، من نظام الاسرة البديلة ٥ حيث ينص (أ، طلب موقع من قبل الزوجين معا اذا كانا على قيد
الحياة او ممن يحق له تقديم الطلب).

١- شهادة الجنسية العراقية وبطاقة الاحوال الشخصية وبطاقة المعلومات او البطاقة الوطنية هذا الشرط برائنا متعلق بالعراقي ولكن نحن نرى بانه حتى لو كان اجنبيا لاجئا فما الضرر من ان يمنح الطفل الحب والحنان وقد ذكر سابقاً (١) .

٢- تقرير طبي صادر من جهة مختصة اي ان الاسرة ليس لديهم امراض معدية وانتقالية(٢).

٣- كتاب تأييد من قبل الجهة الامنية نعتقد بان هذا التأييد شيء اضافي خاصة من قبل دائرة الجهة الامنية المذكورة في نظام الاسرة البديلة لانها مختصة نوعيا باجرائم الارهابية وغيرها من الجرائم المتعلقة بامن كردستان ويختص التأييد العراقيين من اخواننا العرب وغيرهم القاطنين في اقليم كردستان ولا يشمل العوائل الكردية وهذا ان كان مختصا فقط باخواننا العرب وغيرهم فانه فيه نوع من التفرقة وليس في محله (٣).

٤- شهادة عدم المحكومية ذلك من قبل مديرية الادلة الجنائية(٤).

٥- اجتياز الاسرة برنامجا خاصا حول كيفية تربية الطفل (٥).

ثانياً: اجراءات الضم في نظام الاسرة البديلة

بعد تقديم الطلب من قبل الاسرة الى المديرية ثم توضيح التعليمات الخاصة بنظام الاسرة البديلة لمقدمي النظام ودراسة جميع المعلومات الضرورية عن الاسرة وبعد تدريبهم وتأهيلهم يرفع الطلب وجميع المستمسكات الى اللجنة للنظر فيه وبعد استكمال الشروط يتم الموافقة على الطلب وبعدها يتم توقيع عقد بين الاسرة والمديرية مبين فيها حقوق والتزامات كلا الطرفين^(٦). من ضمن الالتزامات التي تقدمها شعبة الرعاية الاجتماعية البديلة

١ - انظر المادة الخامسة/ ثانيا - ب من نظام الاسرة البديلة.

٢ - انظر المادة الخامسة / ثانيا - ج من نظام الاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠.

٣ - انظر المادة الخامسة / ثانيا- د، من نظام الاسرة البديلة.

٤ - انظر المادة الخامسة/ ثانيا - هـ، من نظام الاسرة البديلة .

٥- انظر المادة الخامسة، و، من نظام الاسرة البديلة.

العقد* هو ارتباط الايجاب الصادر من احد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت اثره في المعقود عليه انظر المادة (٧٣) من قانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ .

٦ - انظر المادة الثامنة اولاً وثانياً من نظام الاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ والتي تنص علا: اولا اجراءات اعداد وتهيئة الاسرة البديلة أ، تقديم الطلب من قبل الاسرة ب، شرح وتوضيح التعليمات الخاصة بالاسرة البديلة لمقدمي الطلب ج، تقديم المستمسكات اللازمة لشعبة الرعاية البديلة د، جمع المعلومات عن الاسرة وه، تدريب الاسرة وتأهيلها بعد التدقيق والتقييم. و، رفع الطلب والمستمسكات الى اللجنة للنظر والبت في المعاملة ز، في حالة الموافقة على الطلب يتم توقيع الاتفاق بين الاسرة والمديرية.

هي فتح دورات تدريبية واعطاء معلومات لغرض كيفية تربية الطفل عن طريق باحثين اجتماعيين المخصصين لهذا الغرض^(١) ومن بنود العقد بان يلتزم المديرية العامة بصرف مبلغ مادي قدره (٢٠٠٠٠٠) مائتي الف دينار للأسرة الحاضنة التي ضم طفلاً دون السادسة من العمر وتكون المبلغ (٣٠٠٠٠٠) ثلاثمائة الف دينار لمن احتضن طفل اكبر من ست سنوات من الملاحظ على المبلغ انه قليل وليس مغري للأسرة الحاضنة فكان على المشرع اعطاء امتيازات اكثر من ذلك ورفع المبلغ الى (٥٠٠٠٠٠) خمسة مائة الف دينار لطفل دون السادسة ومبلغ (٧٠٠٠٠٠) لمن ضم طفلاً اكبر من عمر ست سنوات ومنحه الاسرة البديلة وحث الاشخاص والمنظمات على المشاركة في كفالة اليتيم عن طريق ضم طفل او عن طريق دفع مبلغ مادي من قبل شخص او بالمشاركة مع عدة أشخاص^(٢). ومن التزامات الاسرة البديلة يجب على الاسرة البديلة اخبار اللجنة المتعلقة بنظام الاسرة البديلة باية تغييرات حصلت في ظروف الطفل منها كأجراء العمليات والانتقال من مدرسة الى اخرى او اية ظروف شخصية مثل الزواج والسفر^(٣) ولا يجوز تسليم الطفل الى اسرته الحقيقية دون موافقة المديرية^(٤) ومن المستحسن عدم وضع الطفل في الحضانة خلال السنة الاولى من تاريخ تسلمه من المركز الايوائي^(٥) وفي حالة فقد الطفل او هروبه او وفاته اخبار اية مركز شرطة قريبة من مكان الحادثة^(٦) امافي حالة اخلال احد طرف العقد بنود العقد فعلى المديرية اخباره لمرة واحدة وبعدها وبتوصية من شعبة الرعاية البديلة يجب (انقضاء العقد) ويجوز للأسرة البديلة طلب انتهاء العقد^(٧).

- ١ - انظر المادة التاسعة من نظام الاسرة البديلة رقم ٥ سنة ٢٠٢٠ والتي تنص أن: (على شعبة الرعاية البديلة فتح دورات تدريبية للأسر البديلة لغرض تأهيلها وتزويدها بالمعلومات الخاصة بكيفية تربية الطفل المودع لديها تربوياً واجتماعياً وصحياً والنواحي الحياتية كافة وكذلك التواصل مع هذه الاسر باستمرار لتقديم الارشاد والمساعدة الفنية لها وحل مشاكلها وتذليل الصعوبات والعراقيل التي تعترضها من خلال الزيارات الميدانية لها).
- ٢ - انظر المادة العاشرة / اولا: من نظام الاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠.
- ٣ - انظر المادة الحادية/ عشر اولا: من نظام الاسرة البديلة.
- ٤ - انظر المادة الحادية عشر/ ثانيا من نظام الاسرة البديلة.

- ٥ - انظر المادة الحادية عشرة/ ثالثاً من نفس النظام.
- ٦ - انظر المادة الحادية عشر/ رابعاً من النظام نفسه.

٧ - انظر المادة السادسة في الملحق رقم (٢) عقد ايداع الطفل لدى الاسرة البديلة. انقضاء العقد في القانون المدني العراقي جاء ضمن المواد (٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٢٠) حيث هنالك نوعان: الاول: انقضاء بما يعادل الوفاء ١، الوفاء بمقابل ٢، التجديد ٣، الانابة في الوفاء ٤، المقاصة ٥، اتحاد الذمة.

الاول: انقضاء بما يعادل الوفاء ١، الوفاء بمقابل ٢، التجديد ٣، الانابة في الوفاء ٤، المقاصة ٥، اتحاد الذمة.

الثاني انقضاء دون ان يوفي به: ١، البراء ٢، استحالة التنفيذ ٣، التقادم. وقد جاء ضمن العقد ذكر ثلاث حالات لانقضاء العقد في المادة السادسة من الملحق رقم (٢): ١، قيام الطرف الاول بفسخ العقد عند اخلال الطرف الثاني باحد بنود العقد وذلك بعد اخطاره لمرة واحدة ٢، في حالة فقدان احد الشروط الواجب توافرها في الطرف الثاني ٣، في حالة تقديم الاسرة البيولوجية طلباً لاعادة احتضان طفلها بعد القيام بالجراءات المطلوبة وموافقة الطرف الاول. اما حالة انتهاء العقد قبل استكمال مدته كما هو مبين وفق المادة: ثانياً عشرة من نظام الاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠. اولا، اخلال الاسرة البديلة بالشروط والضوابط الخاصة بالرعاية البديلة وعدم الالتزام بتعهداتها واذارها لمرة واحدة وبتوصية من شعبة الرعاية البديلة. ثانياً، تقديم طلب من الاسرة البديلة اعلان رغبتها بانهاء الايداع لاي سبب كان. ثالثاً، تقديم الاسرة البيولوجية طلباً يتضمن رغبتها برعاية طفلها وبتوصية من شعبة الرعاية البديلة بعد زوال الاسباب التي ادت الى ايداع الطفل في دور الدولة بما يحقق مصلحة الطفل الفضلى.

الخاتمة

في الختام بعدما انهيت موضوعي بمجهودي البسيط وانا على دراية بان تعبيراتي وكلماتي المتواضعة ماهي سوى قطرة ماء وسط بحور العلوم وموضوعي هذا انا لست اول شخص يكتب فيه بل يوجد الكثيرون ممن سبقوني فيه اتمنى ان اكون موفقا فيه فهذا ما ارتاه العقل والت اليه البصيرة وبعد دراسة مستفيضة للموضوع توصلنا الى جملة من لاستنتاجات و المقترحات.

أولا : الاستنتاجات:

- ١- ان موضوع الضم الذي جاء في قانون رعاية الاحداث لم يأت بمعنى الكفالة بل يأتي في المحاكم بمعنى التبني .
- ٢- اقتصر تعريف الصغير في قانون رعاية الاحداث على من لم يتم التاسعة من عمره مع مراعاة قانون المسؤولية الجزائية رقم ١٤ لسنة ٢٠٠١ النافذة في اقليم كردستان.
- ٣- ان من شروط ضم الصغير في قانون رعاية الاحداث العراقي رقم ٧٦ اسنه ١٩٨٣ المعدل, ان يكون صغيراً ولكن، اغلب المقدمين بطلب الضم يريدون طفلاً حديث العهد بالولادة.
- ٤- وجدنا ان المشرع العراقي في قانون رعاية الاحداث لم يراعي مصلحة اليتيم في معالجة الضم وذلك بوضعة شرطاً للضم ان يكون الصغير يتيم الابوين فأذا ما أخذنا به بعدنا افئه كثيرة ممن يشملهم الرعاية.
- ٥- وجدنا دور الادعاء العام دور ثانوي في قانون رعاية الاحداث و قوانين اخرى ذات المصلحة.
- ٦- ان دور الباحث الاجتماعي دور ثانوي، بينما في قانون رعاية الاحداث وضع له دور فعال .
- ٧- ان حقوق الطفل المذكورة في قانون رعاية الاحداث شيء نظري ولا محل له في التطبيق امام المحاكم.
- ٨- لاحظنا تحديد الحد الأدنى لعمر المقدمين دون تحديد الحد الأعلى في نظام الاسرة البديلة .
- ٩- من خلال دراستنا لنظام الاسرة البديلة لاحظنا ان من بين المستمسكات المطلوبة لطالب الضم وجوب استحصال موافقة الجهة الامنية، وهذا شرط غير ملائم ولأن الاقليم يشهد استقراراً امنياً.
- ١٠- وقع المشرع في ازدواجيه عند معالجته لحالتي (انقضاء العقد) وحالة (انهاء العقد) لانه كلتا الحالتين من الحالات التي يجوز فيها تقديم الطلب من قبل الاسرة البديلة بينما حالات انقضاء العقد، الوفاء، التجديد و الانابة اتحاد الذمة اما الانهاء يكون عن طريق تقديم طلب من قبل الاسرة.

ثانياً:المقترحات:

بما ان قانون رعاية الاحداث قانون قديم الاصدار اما نظام الاسرة البديلة فقد صدر لاحقاً عليه من حيث التشريع. وبغية الملائمة نقترح:

- ١- تعديل الشروط الخاصة بقبول الطفل في الاسرة البديلة و ذلك بعدم تقيد تقديم الطلب الضم بأسره متكونه من زوج و زوجه .
- ٢- تعيين اكبر عدد من الباحثين الاجتماعيين وفتح دورات لهم لتأهيلهم .
- ٣- اعطاء دور فعال للدعاء العام في مجال الضم ونظام الاسرة البديلة،ونقترح على المشرع الكوردستاني تعديل احكام الضم الواردة في قانون رعاية الاحداث و ذلك بالمتابعة الميدانية و ابداء الاراء
- ٤- نقترح على المشرع معالجة الأزواجية في حل مسألة الضم.
- ٥- توعية الناس بشكل جدي حول اهمية كفالة اليتامى وغيرهم و عن طريق المنظمات المجتمع المدني و المساجد و وسائل الاعلام.
- ٦- الحث على انشاء دور للأيتام وغيرهم و اعطاء الدورمزايا و امتيازات و اعفاءات ضريبية لهم.
- ٧- اصدار تشريع جديد بخصوص حقوق الطفل و الطفولة اسوة بتجارب الدول و الامم في هذا المضمار، عوضاً عن بعثرة تلك النصوص بين قوانين.
- ٨- اضافته نظام الاسرة الصديقة مع لاسرة البديلة و تبويب أحكامها.
- ٩- اعطاء حقوق سياسيه لليتيم و الاسرة الحاضنه وذلك بتخصيص مقاعد البرلمان و مجالس البلدية و اعطاء اغراءات ماليه للمقدمين للاسرة البديلة.
- ١٠- نقترح على الجهات المعنية بمقتضى القوانين ذات الصلة إنشاء مراكز تأهيل، و مكاتب لتوجيه وتنقيف فئات المجتمع بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.

المراجع

* القرآن الكريم

أولاً: المعاجم و القواميس:

- ١- ابن قدامة شمس الدين المقدسي، المغنى والشرح الكبير دار الكتب العربي ١٩٧٢.
- ٢- ابي الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور، دار صادر بيروت ٢٠١٤.
- ٣- احمد بن علي الفيومي والمقري، المصباح المنير، معجم عربي، عربي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، لبنان.
- ٤- خليل ابن احمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على الحروف، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان .
- ٥- شعبان عبد العاطي عطية، معجم اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية سنة ٢٠٠٤.
- ٦- شمس الدين ابو الفرج عبد الرحمن، المغني والشرح الكبير، الجزء السابع، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ٧- عبد الحليم عويس، الموسوعة الفقهية الإسلامية المعاصر، دار الوفاء، ٢٠٠٥.
- ٨- علاء الدين ابوبكر بن مسعود بن احمد الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.
- ٩- الفنري الرومي، شمس الدين محمد بن حمزة بن محمد، تحقيق محمد حسين محمد حسن اسماعيل ن فصول البدائع في اصول الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٦.
- ١٠- محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت.
- ١١- محمد رواس قلجي، الموسوعة الفقهية الميسرة، دار النفاس، للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

ثانياً: الكتب القانونية:

- ١- اكرم زادة امصطفى، شرح قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، مطبعة شهاب، اربيل ٢٠١٠.
- ٢- حسن حسين العبيدي، المرشد العملي والتطبيقي لقضايا الاحداث مكتبة صباح، بغداد ٢٠٠٨.
- ٣- زيدان عبد الباقي: الاسرة و الطفولة - مكتبة النهضة العربية - مصر، الطبعة الرابعة ١٩٨٠ .
- ٤- سالم رضوان الموسوي، احكام اليتيم في القانون العراقي ، دراسات في القانون مؤسسة البنية للثقافة والاعلام ، ٢٠٠٩.
- ٥- سامي عصر اطفال الشوارع الظاهرة والاسباب، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة ٢٠٠٠.
- ٦- عبد الباسط مسعود احمد، التصرفات القانونية للصغير المميز في ضوء القانون العراقي والمقارن واحكام الشريعة الإسلامية، مركز ابحاث القانون المقارن، اربيل، ٢٠١٠ .
- ٧- عواد حسن ياسين العبيدي، شرح قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ سنة ١٩٨٣، مكتبة زاكي للطباعة، بغداد ٢٠١٨.

٨- غادة فؤاد مجيد المختار، حقوق الطفل في القانون العراقي، رسالة ماجستير، مقدم الى جامعة صلاح الدين ٢٠٠١.

٩- محمد يحي قاسم النجار، حقوق الطفل بين النص القانوني و الواقع، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، ٢٠١٣

١٠- مصطفى نور القمس و خليل عبد الرحمن المعايطه. سيكولوجية الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ، دار المسيره للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧ .

١١- وفاء مرزوق حماية الطفل في ظل الاتفاقيات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠

ثالثاً: الكتب الفقهية

١- ايمن ابراهيم ملص ، احكام اليتيم في الاسلام ، دار الرسالة العالمية، دمشق الحجاز.

٢- بثينة العراقي، اليتيم طريقك الى الجنة لمن يريد رفقة النبي، دار الحضارة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٣- تسنيم محمد جمال حسن استيني ، حقوق الطفل في الفقه الاسلامي ، رسالة ماجستير مقدم الى جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٧.

٤- عبلة محمد الكحلاوي، البنوة والابوة في ضوء القرآن والسنة دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٥- عز الدين بحر العلوم ، احكام اليتيم، دار الزهراء، بيروت لبنان.

٦- مآب معاوية ناشف، التدابير الشرعية والقانونية لحفظ اموال اليتيم ، رسالة ماجستير مقدم الى جامعة الخليل ، ٢٠٠٥.

٧- محمد ابو الخير شكري ، الطفولة بين الشريعة الاسلامية والتشريعات الدولية، دار الفكر ، دمشق، ٢٠١١.

٨- محمد عقلة، نظام الاسرة في الاسلام، مكتبة الرسالة، عمان، سنة ١٩٨٩.

٩- يسرى السيد محمد، حقوق الانسان في ضوء الكتاب والسنة، دار المعرفة، بيروت، لبنان ٢٠١٦.

رابعاً: المجلات

١- براء مندر كمال و هاشم فارس عبدون و ثريا صديق غائب، احكام الصغير يتييم الابوين ومجهول النسب

دراسة قانونية مقارنة بأحكام الشريعة الاسلامية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ٢٠١٨ .

٢- برزان ميسر الحامد، ظاهرة اطفال الشوارع الاسباب والاثار والمشكلات المعالجات، بحث منشور في

مجلة العربية للعلوم التربوية ٢٠١٩.

٣- سامي عصر ، اطفال الشوارع و الاسباب و المشكلات ، الطبعة الاولى ، القاهرة - المجلس العربي للطفولة و التنمية ٢٠٠٠ ص ٦١.

خامساً: المصادر المتاحة على شبكة التواصل الالكتروني

- ١- اسماعيل بنهوم، الكفالة في القانون المغربي www.droitentreprise.com.
- ٢- صفية الوناس حسن، مجهول النسب بين رحمة التشريع الاسلامي والتشريع الوضعي اخر زياره ٢٠٢١/٨/١٢ <https://ketabpedia.com>
- ٣- علال امال ،التبني والكفالة دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون، اخر زيارة ٢٠٢١/٨/١٠ www.eimizaine.com.
- ٤- غفران علي العكيدي ،الأهلية في القوانين العراقية ،المنشور في الموقع <https://www.azzaman.com> اخر زيارة ٢٠٢١/١١/٢٠
- ٥- الخطوات العملية لاحتضان اليتيم في السعودية اخر زياره ٢٠٢١/٩/١٤ www.yatem.com.
- ٦- <https://www.mayoclinic.org> اخر زيارة ٢٠٢١/١١/٦

سادساً: القوانين و الانظمة

- ١- قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩.
- ٢- قانون البغاء رقم ٨ لسنة ١٩٨٨.
- ٣- قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤.
- ٤- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.
- ٥- القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.
- ٦- قانون تحديد المسؤولية الجزائية في اقليم كردستان رقم ١٤ لسنة ٢٠٠١.
- ٧- قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣.
- ٨- قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٣.
- ٩- نظام الاسرة البديلة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠.